مقياس قانون الجمارك/ دروس موجهة للسنة أولى ماستر-تخصص مالية وتجارة دولية

د. عجابي عماد

خامسا-الإدارة الجمركية:

1- تعريف الإدارة الجمركية، هي هيئة إدارية تابعة مركزيا الى وزارة المالية، أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 93-329 المؤرخ في 27 ديسمبر 1993، المتعلق بتنظيم الإدارة المركزية لمديرية الجمارك، تستخدمها الدولة لحماية الاقتصاد الوطني عموما والتجارة الخارجية خصوصا. كما تعمل على تطبيق القوانين المعمول بها في هذا الإطار.

2- مراحل تطور الإدارة الجمركية الجزائرية، أوكلت مهام تنظيم وتسيير الجمارك للحكومة المؤقتة **من الاستقلال الى غاية 1963،** ثم تولت وزارة المالية هذه المهمة بعد **هذه السنة الأخيرة،** حيث انقسمت الإدارة الجمركية الى مديريتين(المديرية الفرعية للجمارك والمديرية الفرعية للتحويلات).

وفي سنة 1964 أصبحت المديرية الفرعية للجمارك مديرية وطنية وأضحت تمارس عمليات(حماية المنتوج الوطني، مراقبة المنتجات المستوردة، التدخل لمكافحة التهرب الجبائي).

وفي سنة 1971 عرفت المديرية الفرعية للجمارك تعديلات هيكلية(المديرية الفرعية للحماية والمنازعات، المديرية الفرعية للأنظمة الاقتصادية ومراقبة التجارة والصرف، المديرية الفرعية للتشريع والاحصائيات، المديرية الفرعية لتنظيم المصالح)

وفي سنة 1978 ومع صدور قانون احتكار الدولة للتجارة الخارجية، استدعى تجريد إدارة الجمارك من امتيازاتها الخاصة وأقتصر دورها على ممارسة رقابة بسيطة(الجمركة وتفتيش حقائب المسافرين وغيرها).

وفي سنة 1979 صدر أول قانون للجمارك وأصبح مصدر للإدارة الجمركية لممارسة مهامها والذي عرف إصلاحات سنة 1998 و2017 وتم ترقية القطاع الى(مديرية عامة للجمارك) وأصبحت تتميز بالاستقلال وأضحت تتكون من 5 مديريات مركزية لها مصالح داخلية وخارجية وأقسام للمراقبة.

3- مهام الإدارة الجمركية، تستشف من خلال ما نصت عليه المادة 3 من قانون الجمارك رقم 79-07 المعدل والمتمم بالقانون رقم 17-04 المذكور سابقا، وهي: المهام الاقتصادية والجبائية والحمائية:

أ- المهام الاقتصادية، منها تطبيق التشريعات وتنظيمات تنقل البضائع عبر الحدود بالتعاون مع القطاعات المعنية كالأمن والتجارة والضرائب وغيرها، وتشجيع الاستثمار الوطني من خلال التسهيلات الجمركية وحماية المنتج الوطني من المنافسة غير المشروعة وغيرها.

ب- المهام الجبائية، من خلال تحصيل الحقوق والرسوم عند استيراد البضائع، وتحصيل الغرامات -عند خرق القوانين- لصالح الخزينة العمومية(إيرادات جمركية وغير جمركية).

ج- المهام الحمائية، من خلال حماية الملكية الصناعية بحجز السلع المقلدة أو مدى مطابقتها مع المقاييس الوطنية(ت.ج: بمعنى تقييس جزائري) أو المقاييس الدولية(إيزو)،وحماية الصحة العمومية بمكافحة المخدرات ومراقبة استيراد المنتوجات الصيدلانية، وحماية الامن العمومي بمواجهة أشكال الاجرام المنظم العابر للحدود، وحماية التراث والاثار الوطنية عند التصدير، وحماية الثروة الحيوانية والنباتية وحماية الصرف وغيرها.